

<p>السنة الجامعية 2026/2025</p> <p>المستوى: السنة أولى ماستر</p> <p>التخصص: مالية المؤسسات</p> <p>المدة: ساعة ونصف</p>		<p>جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي</p> <p>كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير</p> <p>قسم العلوم المالية والمحاسبة</p>
------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------	-----------------------------------------------------------------------------------	------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------

## الأجوبة النموذجية لامتحان السداسي الأول للسنة أولى ماستر مقياس: مالية إسلامية

### الجواب الأول (10ن)

يمكن تحليل طرح موريس ألي في ضوء مبادئ المالية الإسلامية بوصفه اعترافاً من داخل الفكر الاقتصادي الرأسمالي بوجاهة الأسس التي قام عليها النظام المالي الإسلامي منذ قرون. فدعوة ألي إلى جعل نسبة الفائدة صفرًا تمثل نقدًا مباشرًا لآلية الربا التي تُعدّ حجر الزاوية في النظام المالي التقليدي، وهو ما يلتقي بوضوح مع المبدأ الأول للمالية الإسلامية القائم على تحريم الربا واستبداله بمبدأ تقاسم الأرباح والخسائر. فالربا، كما أثبتت الأزمات المالية المتكررة، يؤدي إلى تراكم الثروة دون ارتباط بالإنتاج الحقيقي، ويُحمّل المخاطر لطرف واحد، بينما يقوم التمويل الإسلامي على توزيع المخاطر بعدالة وربط العائد بالعمل والمخاطرة المشروعة.

أما اقتراحه تخفيض الضرائب إلى حدود 2٪، فهو يقترب وظيفيًا من فريضة الزكاة في الإسلام، لا من حيث النسبة فحسب، بل من حيث الفلسفة الاقتصادية والاجتماعية؛ إذ تهدف الزكاة إلى منع الاكتناز، وتحريك الأموال نحو النشاط الاقتصادي المنتج، وتحقيق حد أدنى من العدالة الاجتماعية. وهذا ينسجم مع خاصية ارتباط المال بالنشاط الحقيقي في المالية الإسلامية، حيث لا يُنظر إلى المال كسلعة تُنتج المال بذاتها، بل كوسيلة تُشغّل في الزراعة والصناعة والتجارة والخدمات.

وفي هذا السياق، شجعت المالية الإسلامية على أدوات مؤسسية مثل الزكاة والصدقات التي تدفع أصحاب الثروات إلى استثمار أموالهم بدل تجميدها، والأوقاف بوصفها استثمارًا اجتماعيًا طويل الأمد يدعم الاقتصاد الحقيقي في مجالات التعليم والصحة والبنية التحتية. كما حرّمت الاحتكار والاكتناز لما فيهما من تعطيل للدورة الاقتصادية وإضرار بالمصلحة العامة. ويترتب على هذا الارتباط العضوي بين المال والاقتصاد الواقعي الحدّ من تضخم الفقاعات المالية التي تنشأ عندما تتفصل الأسواق المالية عن الأسس الإنتاجية، وهو ما أشار إليه ألي ضمنياً عند حديثه عن جذور الأزمات المالية.

ويُستكمل هذا الإطار بتحريم الغرر والمقامرة والمخاطرة المفرطة، وهي ممارسات تؤدي إلى عدم الاستقرار وإلى نقل الثروة دون مقابل حقيقي، وهو ما أثبتت التجارب الحديثة خطورته في الأسواق العالمية. وفي المحصلة، تهدف المالية الإسلامية إلى تحقيق العدالة الاجتماعية في توزيع الدخل والثروة، وإلى تحقيق التوازن بين المصلحة الفردية والمصلحة العامة، وهو التوازن ذاته الذي سعى موريس ألي إلى استعادته عبر مقترحاته الإصلاحية، وإن انطلق من مرجعية اقتصادية وضعية. وعليه، يمكن القول إن طرح ألي يمثل تقاطعًا لافتًا بين النقد الرأسمالي الذاتي ومبادئ المالية الإسلامية، ويعزز صلاحية هذه المبادئ كبديل أخلاقي

## الجواب الثاني (10ن)

1. الإشكال الشرعي الذي يواجهه المصرف في هذه المعاملة يكمن في حدود تصرف المصرف لمواجهة هذا الخطر؛ إذ لا يجوز له شرعاً:

- تعديل سعر السلم بعد انعقاد العقد بحجة تغير الأسعار، لما في ذلك من إخلال بشرط تحديد الثمن يوم العقد.
  - التحايل على العقد عبر ربط العائد أو التعويض بتغيرات السعر المستقبلية، لأن ذلك يدخل الغرر أو الربا في المعاملة.
- وعليه، فالإشكال الشرعي يتمثل في تحمّل المصرف لمخاطر السعر بوصفها جزءاً من قاعدة “الغنم بالغرم” الملازمة لعقود المعاوضات في المالية الإسلامية، حيث إن احتمال الخسارة بسبب انخفاض السعر لا يبرر الخروج عن الضوابط الشرعية لعقد السلم، ولا يسمح بنقل المخاطرة إلى الطرف الآخر بعد انعقاد العقد.

## 2. الآليات التي تقترحها لمعالجة هذا الاختلال

- تقصير مدة السلم، لذلك تمنع كثير من المصارف عقود السلم طويلة الأجل بسبب مخاطر التضخم وارتفاع تكلفة التمويل.
- إضافة ما يسمى بـ هامش مخاطر التضخم، وهذا جائز لأنه تسعير مسبق وليس تعديلاً للدين بعد ثبوته
- السلم الموازي، هو الحل الأكثر فعالية لمعالجة التضخم.